



**Tikrit Journal of Administrative
And Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



The impact of the change in the exchange rate of foreign currencies on the accounting results in Iraqi Listed on the Iraq Stock Exchange

Researcher: Omar Hasan Ahmed

College of Business Administration

Jinan University-Lebanon

Omarhassn@yahoo.com

Assist. Prof. Dr. Mouhamad Ghader

College of Business Administration

Jinan University-Lebanon

Mouhamadghader@hotmail.com

Abstract

The aim of the current study to shows the impact of the foreign exchange rate on the account results of banking companies list in the Iraqi stock exchange and the activity result as a dependent variable. This research is application in the banks listed in the Iraqi stock exchange for the years from 2018 to 2021 and the theoretical side was exposed to the types of exchange rate the explanatory theories and the factors affecting the exchange rate. We addressed to the financial statements The research relied on the descriptive approach, analyzing through references and relevant literature, studying the actual reality of secondary data formation, analyzing data for banks' financial statements, and then carrying out the necessary statistical analysis to complete the current study.

Keywords: Exchange rate, foreign currency.

**تأثير التغير في سعر صرف العملات الأجنبية على نتيجة النشاط في المصارف
المدرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية**

أ.م.د. محمد غادر
كلية ادارة الأعمال
جامعة الجنان-لبنان

الباحث: عمر حسن احمد
كلية ادارة الأعمال
جامعة الجنان-لبنان

المستخلص

هدف البحث إلى بيان أثر تغير سعر صرف العملات الأجنبية على نتيجة النشاط للشركات المصرفية المدرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية واستخدم البحث أثر تغير سعر الصرف كمتغير مستقل ونتيجة النشاط كمتغير تابع، إذ طبق البحث على المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للسنوات من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١ وتم التعرض في الجانب النظري الى انواع سعر الصرف وأشكال وأهمية سعر الصرف والعوامل المؤثرة في سعر الصرف، وتم التطرق كذلك إلى القوائم المالية وأنواع القوائم المالية وعناصرها واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليل من خلال مراجع وأدبيات ذات صلة ودراسة الواقع الفعلي لتكوين البيانات الثانوية وتحليل

بيانات القوائم المالية للمصارف، ومن ثم بعد ذلك القيام بالتحليل الإحصائي اللازم لإتمام الدراسة الحالية.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، العملات الأجنبية.

المقدمة

تعد دراسة سعر الصرف وتأثيراته على نتيجة النشاط من الأمور البالغة الأهمية كونه يلعب دوراً هاماً في الأنشطة الاقتصادية الدولية سواء كانت تلك الأنشطة تجارية أو استثمارية أو خدمية ويحتل مركزاً محورياً في السياسة النقدية بسبب استخدامه كأداة أو كمؤشر يقيس تنافسية اقتصاد الدول ويعد قطاع المصارف من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثيراً وتأثراً بأسعار الصرف وتقلباتها وذلك لما لهذا القطاع من دور أساسي في الاقتصاد والاعمال في أي دولة إذ إن قطاع المصارف له دور كبير لا يمكن تجاهله في التنمية الاقتصادية ويعد من أهم الأدوات الاقتصادية التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية ويعطي قطاع المصارف مؤشراً رئيسياً عن حيوية الوضع الاقتصادي في الدول ومن خلال ما يقدمه من خدمات متنوعة تعمل على تنشيط العمليات الاقتصادية والتجارية لذا كان من الضروري قياس النتائج المحاسبية للشركات ومدى تأثيرها بالمتغيرات الاقتصادية مثل أسعار الصرف وتقلباتها.

ولتحقيق هدف البحث تم تقسيمه على مباحث تمثل الأول بمنهجية البحث والثاني الجانب النظري فيما تمثل الثالث الجانب العملي واخيراً الاستنتاجات والتوصيات والمصادر.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: يمثل التغير في أسعار الصرف أحد المخاطر غير النظامية التي تواجه المنظمات بشكل عام والشركات المصرفية بشكل خاص نتيجة التأثير المباشر في حقوق والتزامات تلك المصارف ولعل تأثيرها يكون مباشراً في مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وفي دوله مثل العراق فإن أسعار الصرف مسيطر عليها من قبل البنك المركزي العراقي بعده الجهة المسؤولة عن تنظيم السياسة النقدية وإدارتها.

تعاني العديد من المؤسسات المالية العاملة في الاقتصاد من مشاكل متعددة في عملها ناتجة في جزء كبير منها من التغيرات غير المتوقعة في أسعار صرف العملة المحلية إزاء العملات الأخرى، وهذا يؤدي إلى حدوث خسائر ليست بالحسبان في نشاط تلك المؤسسات، وكذلك يؤدي إلى خلل في تغيير خططها وإيقاف تحقيق أهدافها المرسومة، ويمتد إثر هذه التغيرات على الأسواق المالية التي تعد أحد دعائم الاقتصاد الوطني لما تقوم به هذه الأسواق من جمع المدخرات واستثمارها مما يرفع من معدلات الرفاه لأفراد المجتمع.

بناءً عليه تطرح المشكلة السؤال الرئيسي الآتي: (هل التغيرات في أسعار الصرف تؤثر في

نتيجة النشاط للشركات المصرفية؟)

ثانياً. أهمية البحث: تنبثق أهمية البحث من أهمية التحوط للمخاطر التي تواجه المصارف في ظل ظروف تقلبات أسعار الصرف وتحديد تلك المخاطر والاستجابة لها من خلال وضع آليات مواجهة تلك المخاطر بما لا يعرض المصرف إلى التعثر أو الإفلاس.

من الناحية العملية سوف تستفيد الوحدات الاقتصادية المختلفة من القياسات الإفصاحات التي سوف يقترحها البحث في اضعاء الموثوقية على القوائم المالية التي تصدرها تلك الوحدات،

فضلاً عن توجيه المحاسبين إلى الجوانب المهمة التي ينبغي أخذها في الحسبان عند القوائم المالية للشركات التي لديها فروع تتعامل مع وحدات نقدية مختلفة.

وتركز الأهمية العلمية للبحث في إحدى العناصر المهمة للقياس المتمثلة بوحدة النقد وتعاني وحدة النقد من مشكلتين أحدهما انخفاض القوة الشرائية لها نتيجة التضخم وثانيهما تأثرها بظروف خارجية ترتبط بتذبذب سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية وإن التحدي العلمي الذي يواجهه القياس المحاسبي يتمثل في مدى ملائمة القياس الحالي لعدالة وصدق القوائم المالية.

ثالثاً: أهداف البحث: هنالك مجموعة من الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة، والتي يمكن أجمالها بالآتي:

١. دراسة الآليات المعتمدة في تحديد سعر الصرف وفق المنظور الاقتصادي والمالي.
٢. بيان أثر التغيرات في سعر الصرف على حقوق والتزامات الشركة.
٣. دراسة وتحليل انعكاس تغيرات سعر الصرف في نتيجة النشاط للشركة.
٤. تحليل العوامل المؤثرة في سعر الصرف سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية.

رابعاً. فرضية البحث:

١. توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين التغير في سعر صرف العملات الأجنبية وبين نتيجة النشاط في الشركات المصرفية.
٢. يوجد تأثير ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين التغير في سعر صرف العملات الأجنبية وبين نتيجة النشاط في الشركات المصرفية.

خامساً. مجال البحث ومدته: تناول ما هو متوفر من مراجع وأدبيات ذات صلة بالموضوع وأطر مقترحة في هذا المجال ودراسة الواقع الفعلي لتكوين البيانات الثانوية ومن خلال دراسة وتحليل بيانات القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة وأثر التغير في سعر الصرف على نتيجة النشاط لهذه المصارف، ومن ثم بعد ذلك القيام بالتحليل الإحصائي اللازم لإتمام الدراسة الحالية، وذلك باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) إصدار (٢٥) لتكوين البيانات الأولية.

المبحث الثاني: الجانب النظري

أولاً. مفهوم سعر الصرف: قد أولى الباحثون أهمية كبيرة لتحديد مفهوم شامل لسعر الصرف وتمثلت في وجود محاولات كثيرة في تعدد النظريات والمفاهيم لبيان مفهوم حقيقي يسهم في تشخيص الواقع ويؤسس لنظريات جديدة في بيانه وتفسير للتغيرات المختلفة للاقتصاد وللأزمات المالية ومحاولة بيان الظاهرة التي تتميز بالتشابه بين أهم العوامل المؤثرة في أسعار الصرف وهناك عدة أنظمة للصرف، كنظام سعر الصرف الثابت، ونظام الصرف الموعوم أو الحر، وكان الهدف من كل هذه الأنظمة الحفاظ على ثبات سعر الصرف وازدهار وتنمية التجارة والمبادلات الدولية وقد تعددت النظريات بتعدد الأنظمة النقدية الدولية، وأخذت مقاييس مختلفة وإن النظريات التقليدية تعيد تحديد سعر الصرف إلى الفارق في التضخم ومعدلات الفائدة ووضعية ميزان المدفوعات وحديثاً هناك عوامل أخرى مثل التوقعات السياسية والاقتصادية والاعلام التي بإمكانها أن تؤثر بشكل أو بآخر في تحديد أسعار الصرف (شيباني، ٢٠٠٩: ٣٢)

ثانياً. أشكال سعر الصرف: لعب سعر الصرف دوراً مهماً في النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها أي بلد سواء كان ذلك النشاط استثماري أو تجاري وهناك أشكال عدة لسعر الصرف نوجزها في الآتي:

١. **سعر الصرف الاسمي:** هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تبادل العملات حسب أسعارها بين بعضها البعض، إذ يؤدي تفاعل قوى العرض والطلب في أسواق الصرف إلى تحديد سعر الصرف الاسمي الخاص بعملة ما في لحظة معينة من الزمن. (خضر، ٢٠١٢: ١٩)
٢. **سعر الصرف الحقيقي:** هو عبارة عن قيمة العملة معبر عنها بالقوة الشرائية لسلع بلد آخر أي مقدار الوحدات من السلع الأجنبية التي تلزم لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ويعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المنافسين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم. ويكتسب سعر الصرف الحقيقي أهمية كبيرة مقارنة بسعر الصرف الاسمي. (Oss, 2000: 44)
٣. **سعر الصرف الفعال:** هو عبارة عن متوسط لإشعار الصرف الثنائية بين دولة وشركاؤها "منافسيها التجاريين"، إذ يختار الأوزان لتعكس أهمية عملات التجارة الدولية (Wartan, 2016: 288)، وكذلك فإن سعر الصرف الفعال هو سعر سلعة معينة من عملات الدول الأجنبية أو إن كل عملة من تلك العملات موزونة نسبة إلى أهميتها في التجارة الدولية مع الدولة التي يجد سعر الصرف الفعال لها، وإن مؤشرات سعر الصرف الفعال من الممكن أن تعطي صورة غير مكتملة عن سلوك العملة في حالة تضمين عملات أجنبية قليلة جداً (علوان، ٢٠١٤: ٩).
٤. **سعر الصرف التوازني:** هو السعر الذي يمثل توازن مستدام لميزان المدفوعات عندما ينمو الاقتصاد بمعدل طبيعي (بوخاري، ٢٠١٠: ١٢١)، ويمكن أن يشير سعر الصرف المتوازن إلى جاذب ضعيف وثابت إلى سعر الفعلي، مما يدفعه نحو نفسه، أسهل طريقة لحساب سعر الصرف المتوازن هي تعادل القوة الشرائية في وقت قصير، إذ يقارن تعادل القوة الشرائية لأسعار السلع في بلد واحد مع أسعار البلد الأجنبي، يعد تعادل القوة الشرائية مفيداً في تقدير معدل الفائدة على المدى الطويل، ولكن على المدى القصير لا يدعم بقوة (Jančovič, 2017: 4).
٥. **سعر الصرف النقدي أو (الفوري):** تعد عملية الصرف نقداً إذا كان تسليم واستلام العملات يتم فور إبرام عقد الصرف، مطبقين سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد، وفي الحقيقية قد تمتد فترة الصرف نقداً إلى غاية ٤٨ ساعة من إبرام العقد وتجدر الإشارة هنا أن سعر الصرف يتغير باستمرار خلال اليوم وفقاً لعوامل العرض والطلب في السوق، ويقوم وكلاء الصرف بإبلاغ زبائنهم بهذه الأسعار والعمل على تنفيذ أوامرهم فيما يتعلق بإجراء عمليات الصرف (طارق، ٢٠٠٩: ٢٦).
٦. **سعر الصرف الآجل:** إن السوق الآجل للعملات يتيح لمنشآت الأعمال إغلاق سعر الصرف ويطلق عليه السعر الآجل (Forward Rate) الذي بموجبه سيتم شراء العملة أو بيعها في المستقبل وإن العقد الآجل يعين مقداراً من عملة معينة سيتم شراؤها أو بيعها من قبل منشأة الأعمال بلحظة زمنية محددة ويسعر صرف محدد والمصارف التجارية تقدم خدماتها لمنشآت الأعمال التي ترغب بالعقود الآجلة ومنشآت الأعمال بشكل عام تستخدم السوق الآجل لتحويط التسديدات المستقبلية التي تتوقع نفعها أو استلامها بالعملة الأجنبية (النعيمي، ٢٠١٢: ٩٥).

ثالثاً. أهمية سعر الصرف:

١. مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وعلى المدى القصير يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد له أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد وأول من اعتمد هذه السياسة هي فرنسا وذلك من أجل مقاومة التضخم (سلمان، ٢٠١٥: ٤).
 ٢. تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) وهذا ما يساعد على اتساع قاعدة السلع القابلة للتجارة دولياً وبالتالي يقلل عدد السلع التي يتم استيرادها وإن تخفيض قيمة العملة المحلية مع ثبات قيمة عملة الشريك سيخفض تكاليف انتاج السلعة المحلية وتصبح أقل سعراً من الأجنبية وتؤدي إلى تشجيع الصناعة المحلية ومن ثم زيادة الصادرات وقلة الاستيرادات (بوخاري، ٢٠١٠: ١٢٨).
 ٣. توزيع الدخل: يلعب سعر الصرف دوراً كبيراً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعندما ترتفع القدرة التنافسية لقطاع مما يؤدي إلى ارتفاع صادرات البلد الأمر الذي سينعكس على تحسن دخول المشاركين في العملية الانتاجية (عبد الحسن، ٢٠١١: ٥٥).
 ٤. ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي: يعد سعر الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ومن خلال ثلاثة أسواق (سوق السلع والخدمات، سوق الأصول المالية وغير المالية – وسوق العمل) وعلى المستويين الكلي والجزئي (علي، ٢٠١٤: ٤).
- رابعاً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف:**

١. تفاعل العرض والطلب: إن السبب المباشر في تغيير سعر عملة يكمن في عدم التوازن الذي قد ينتج بين عرض هذه العملة والطلب عليها. فعندما يجد المتعاملون في السوق أنفسهم غير قادرين على شراء عملة معينة لقلّة عرضها في السوق فإن هذا يعد مبرراً قوياً لارتفاع سعرها والعكس يحدث عندما يجد المتعاملون أنفسهم قادرين على الحصول على هذه العملة بكل بساطة ويسر لزيادة عرضها في السوق، أو عندما يسود لديهم الشعور في مقدرتهم على الحصول عليها بأسعار أفضل للسبب ذاته فإن هذا سيدفع سعرها للانخفاض (الحمودي، عاقولة، ٢٠١٣: ٦٢).
٢. الموازنة العامة: هو صك تشريعي تقدر فيه إيرادات الدولة ونفقاتها عن السنة المقبلة والتي تجاز بمقتضاها الجباية والانفاق، ولهذه الموازنة لها تأثير على سعر صرف العملة (وارتان، ٢٠١٥: ٢٩٣)، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الانفاق الحكومي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وانخفاض معدلات التضخم والحد من حجم الطلب وهذا يؤدي إلى رفع سعر الصرف عملة البلد المحلية. (عباس، ٢٠٠٨: ٦٥).
٣. ديون البلاد: إن إنفاق البلدان بشكل أكبر على مشاريع القطاع العام وتمويل الرفع الاجتماعي، يؤدي إلى تحمل الدولة ديون أكبر، وهذا الانفاق يحفز الاقتصاد المحلي، وذلك فالبلدان ذات الدين العام العالي قد لا تجذب مستثمرين الأجانب لأن ارتفاع ديون البلاد يؤدي إلى ارتفاع التضخم، ومن ثم زيادة الديون للسيطرة على التضخم فضلاً عن أن بعض منظمات التصنيف مثل موديز Modes تصنف البلاد وفقاً لديونها وهو عامل مهم جداً لتحديد سعر الصرف (Pareshkumar, et al., 2014: 54).
٤. المضاربة: يلجأ الكثير من المتدخلين في الأسواق المالية والنقدية إلى المضاربة بالعملات الأجنبية خاصة العملات التي لديهم توقعات بشأن قيمتها في المستقبل، فالعملة التي يتوقعون ارتفاع سعرها

- بالمستقبل لسبب أو آخر، يرتفع طلبهم لها ومن ثم ارتفاع سعرها على المدى القصير حيث يلجؤون بعد ذلك إلى بيعها والحصول على فارق السعر. (العامري، ٢٠١٠: ١٤٨، ١٥٠)
٥. الصادرات والواردات: كلما كانت صادرات دولة ما أكبر من وارداتها، فإن الطلب على عملتها من قبل دول أخرى سيكون أكبر من طلب تلك الدولة على عملات الدول الثانية، ما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف عملتها، على أن تكون أسعار صادرات تلك الدولة محددة بعملتها الوطنية وليس بعملة دولة أخرى كما هو الحال مع أسعار البترول. (العامري، ٢٠١٠: ١٤٨-١٥٠)
- خامساً. مفهوم القوائم المالية:** وهناك مفهومان أساسيان للقوائم المالية، وهما مفهوم قائمة الدخل ومفهوم قائمة المركز المالي، ومن هذين القائمتين يتم اشتقاق اعداد قائمتين هما قائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية، ويضم كل من المفهومين الأساسيين للقوائم المالية مفاهيم ثانوية للعناصر المكونة لتلك القوائم مثال ذلك (الأصول، والالتزامات، والمصروفات، والإيرادات) وإن الغرض من هذا التبويب هو جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات المفيدة لمستخدمي القوائم المالية. (حنان والبلداوي، ٢٠٠٩: ٨٣)
- سادساً. أنواع القوائم المالية:** تتمثل أنواع القوائم المالية بما يأتي (أبو نصر وحמידات، ٢٠٠٩: ٢٩-٥٩)، (لطي، ٢٠٠٩، ١٠٧):
١. **قائمة الدخل:** وهي قائمة نتائج أعمال الشركة ويتم فيها مقابلة الإيرادات خلال الفترة المحاسبية بالمصروفات التي ساهمت في تحقيق هذه الإيرادات وبالتالي التوصل إلى صافي الربح أو الخسارة الناتجة من عمليات الوحدة المحاسبية عن تلك الفترة ويعرفه مجلس معايير محاسبة الدولية بأنه الزيادة في المنافع الشركة خلال الفترة المحاسبية والتي تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية عدا المساهمات التي من قبل الملاك، وتكون على شكل تدفقات واردة أو في الأصول أو تخفيض في المطلوبات.
 ٢. **قائمة المركز المالي (الميزانية):** وهي القائمة التي تظهر أصول ومطلوبات وحقوق الملكية في المنشأة في لحظة معينة ومن فوائدها وأهدافها أنها تقدم معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية حيث تبين السيولة، القدرة على سداد الديون طويلة الأجل، المرونة المالية وتشمل كل الحسابات في دفاتر الشركة والتي لا تزال لها أرصدة مدينة أو دائنة وذلك بعد عمل التسويات الجردية وإقفال الدفاتر بما في ذلك رصيد حساب الأرباح أو الخسائر، إذ تبوب عناصر هذه القائمة حسب خصائصها المشتركة وبحيث توافر قراءة سهلة إلى هؤلاء المهتمين بها فضلاً عن تحقيق غايات، لأغراض المقارنة بين الدورات المالية والشركة المتماثلة، وتبين هذه القائمة معلومات عن السيولة النقدية وشبه النقدية ضمن الدورة التشغيلية للشركة.
 ٣. **قائمة الأرباح المحتجزة:** وهي قائمة تعدها الوحدة المحاسبية لتوضيح المجالات التي وزعت عليها الأرباح في نهاية الفترة المالية، كما توضح الجزء غير الموزع من هذه الأرباح والذي يحتجز ليرحل للفترة المالية التالية ويجب على شركة أن تعرضه في قائمة مستقلة ضمن القوائم المالية.
 ٤. **قائمة التدفقات النقدية:** تعد من أهم القوائم التي يجب اعدادها من قبل الشركات والتي بين كيفية اعدادها معيار المحاسبة الدولي IAS7 وبين هدفها وهو إعطاء معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لشركة ما والتي يتم تصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية والذي يجب التركيز عليه هو المركز النقدي للشركة أكثر من مركزها المالي وذلك إذا كان الهدف تقييم قدرة الشركة على وفاء بمطلوباتها تجاه الغير، ويتمثل

الهدف الرئيس من قائمة التدفقات النقدية في إمداد المستفيدين بمعلومات عن التدفقات النقدية الواردة والصادرة عن فترة معينة، كما تم تحديد الهدف الفرعي لها من توفير معلومات طبقاً للأساس النقدي عن النشاط التشغيلي والنشاط الاستثماري والتمويلية لشركة ما عن فترة معينة وذلك لخدمة المستثمرين والدائنين وغيرهم. (مجلس معايير المحاسبة الأمريكية في القائمة رقم (٥) ١٩٨٤) ٥. السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية: تعد الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية جزء لا يتجزأ منها، وذلك لأنها تتضمن هوامش وملاحظات وتوضيحات لما تضمنته القوائم المالية والتي تعد ضرورية لفهم القوائم المالية، وبيانها وجودها تعد هذه القوائم غامضة ولا يمكن أن تكون أساساً سليماً لاتخاذ القرارات.

ثامناً. أهمية القوائم المالية:

١. تقييم الأداء: يتم دراسة أداء المنظمات وتقييمها عن الطريق دراسة القوائم المالية واستخراج النسب المالية أو المعدلات المالية أو المؤشرات المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها، ومدى قدرتها في تحقيق أهدافها والكشف عن نواحي الضعف أو القوة في أداء المنظمة. (القران، ٢٠١١: ٣٤)

٢. الرقابة: تُعدّ القوائم المالية إحدى الوسائل التي تمكن الجهات الرقابية من الرقابة على المنظمات، فمثلاً عن طريق البيانات المالية التي يتوجب على المصارف تقديمها بصورة منتظمة للبنوك المركزية بحسبما تحدده القوانين والتعليمات والأنظمة، يمكن للبنوك المركزية عن طريق تحليل هذه البيانات، من الوقوف على تطورات نشاط كل مصرف على حدة، وتطورات النظام المصرفي ككل واتخاذ الإجراءات الضرورية للتأثير على حجم الائتمان ونوعه ومراقبة انسجام أنشطتها مع متطلبات السياسة الاقتصادية والمالية للدولة. (عبد النبي، ٢٠١٠: ٤٦-٤٧)

٣. اتخاذ القرار: تساعد القوائم المالية المستخدمين من اتخاذ أنواع عدة من القرارات، داخل المنظمة وخارجها وكما يأتي:

أ. القرارات الإدارية: إذ تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية إدارة الموارد المالية في المستقبل. (بكري، ٢٠١٢: ٧)

ب. القرارات الائتمانية: تستخدم في اتخاذ القرارات الائتمانية التي تحتاج إلى معلومات متعلقة بقدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها، كذلك تقييم ربحية المنظمة ونسبة السيولة والتدفقات النقدية لديها. (موسى، ٢٠١٠: ٧٩)

ج. القرارات الاستثمارية: تؤثر القوائم المالية للمنظمات على القرارات الاستثمارية عن الطريق توفير معلومات تساعد المستثمرين في تقويم الاتجاهات المستقبلية للمنظمات في التنبؤ بربحية ومخاطر الاستثمار في هذه الأسهم، والمفاضلة بين الفرص الاستثمارية المختلفة. (الزبيدي، ٢٠١٠: ١٠٥) ٥. تاسعاً: عناصر القوائم المالية: تتمثل عناصر القوائم المالية بالآتي (عطا، ٢٠٠٧: ١٠٣)، (صلاح، ٢٠٠٨: ١٨٨)، (حنان، ٢٠١٣: ٨٥-٨٦):

١. الموجودات أو الأصول: هي موجودات الشركة التي حصلت عليها وتمثل منافع اقتصادية محتملة الوقوع في المستقبل، وقد تكون مملوكة للشركة أو تسيطر عليها وهذه المنافع حصلت نتيجة أحداث وعمليات تبادلية تمت في الماضي، وتمثل الموجودات أشياء عينية كالأراضي والمخزون وغير ملموسة كالشهرة وحقوق الاختراع والامتياز وغيرها.

٢. المطلوبات أو الالتزامات: وهي عبارة عن تضحيات مستقبلية محتملة لمنافع اقتصادية نشأت نتيجة التزام قائم بالفعل على الشركة نتيجة لأحداث أو عمليات تمت في الماضي وذلك عن طريق تحويل الموجود أو تقديم خدمات إلى وحدات اقتصادية أخرى نتيجة العمليات التبادلية التي حصلت بين الشركة والغير. وإن الموجودات والمطلوبات هي عناصر الميزانية التي تُعدُّ بياناً للأحداث كافة التي تم تسجيلها في الشركة، وتلقي الضوء على التأريخ الماضي للشركة، كما إنها تظهر الوضع الحالي، ويمكن من خلالها وبواسطة التحليل المالي قراءة الأحداث المستقبلية، إن التميز بين الموجودات والمطلوبات المتداولة، على كل شركة أن تحدد بناء على طبيعة عملياتها ما إذا كانت ستعرض الموجودات المتداولة و غير المتداولة والمطلوبات المتداولة و غير المتداولة كنفات منفصلة في صلب الميزانية.
٣. الإيرادات: تدفقات نقدية داخلية الى الشركة وناتجة عن زيادة في موجودات الشركة أو نقصان في المطلوبات (تسديد المطلوبات) أو الاثنين معاً والتي تنشأ خلال الدورة المحاسبية نتيجة الأنشطة الرئيسية المستمرة والمعتادة للشركة كإنتاج البضاعة أو بيعها أو تقديم الخدمات أو استخدام موجود وموارد الشركة أو غير ذلك.
٤. المصروفات: تدفقات نقدية خارجة من الشركة وتمثل نقصاناً في موجود الشركة أو زيادة المطلوبات أو الإثنين معاً والتي تنشأ خلال الدورة المحاسبية عن الأنشطة الرئيسية للشركة والمستمرة والمعتادة كإنتاج السلع وتقديم الخدمات أو القيام بأنشطة أخرى.
٥. المكاسب: الزيادة في حقوق الملكية (الزيادة في صافي الموجودات) الناتجة عن أحداث عرضية خارجة عن النشاط العادي للشركة والتي أثرت في الشركة خلال الفترة المحاسبية و غير تلك التي نتجت عن استثمارات الملاك أصحاب الشركة.
٦. الخسائر: النقصان في حقوق الملكية الناتجة عن أحداث أو عمليات عرضية خارجة عن النشاط العادي للشركة والتي أثرت في الشركة خلال الفترة المالية باستثناء تلك التي تكون عن المصروفات أو التوزيعات على الملاك أصحاب الشركة.
٧. الدخل الشامل: التغير في حقوق الملكية أو صافي الأصول خلال الفترة المحاسبية والناتجة عن جميع الأحداث والعمليات والظروف غير تلك التي مصدرها الملاك أصحاب رأس المال كاستثمارات أو التوزيعات. والدخل الشامل ناتج عن عمليات تبادلية بين الشركة والغير وعمليات تحويلية (هبات، وتبرعات) عدا أية عمليات من أصحاب الشركة فضلاً عن الدخل الناتج عن العمليات الرئيسية والأنشطة التشغيلية للشركة وكذلك الدخل الناتج عن تفاعل الشركة مع الظروف البيئة المحيطة بها كالمكاسب والخسائر الناتجة عن الحيازة المحققة أو غير المحققة نتيجة تغيرات الأسعار أو الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات وعن تغيرات التكنولوجيا. والدخل الشامل يمثل كل التغيرات في صافي موجودات الشركة (حقوق الملكية) باستثناء تلك الناتجة عن استثمارات الملاك أنفسهم أو توزيع الملاك.
٨. استثمارات الملاك: تمثل الاستثمارات من قبل أصحاب الشركة (الملاك) الزيادة في صافي أصول الشركة الناتجة عن تحويل الأشياء من الملاك إلى الشركة من أجل الحصول على حق ملكية أو زيادة هذا الحق. وعملية التمويل هذه ليست تبادلية وبل هي في اتجاه واحد من الملاك إلى الشركة. وقد يكون التمويل على شكل الموجودات واستثمارات أو على شكل تسلم خدمات أو تحويل المطلوبات إلى حقوق ملكية.

المبحث الثالث: الجانب العملي

يسعى هذا المبحث إلى عرض نبذة تعريفية عن عينة البحث، واستجابات العينة وتحليلها، فضلاً عن عرض النتائج المستحصلة من استعمال الأساليب الإحصائية المختلفة. ومن ثم تحليل طبيعة علاقة الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث وتفسيرها لإثبات صحة الفرضيات المحددة من عدمه.

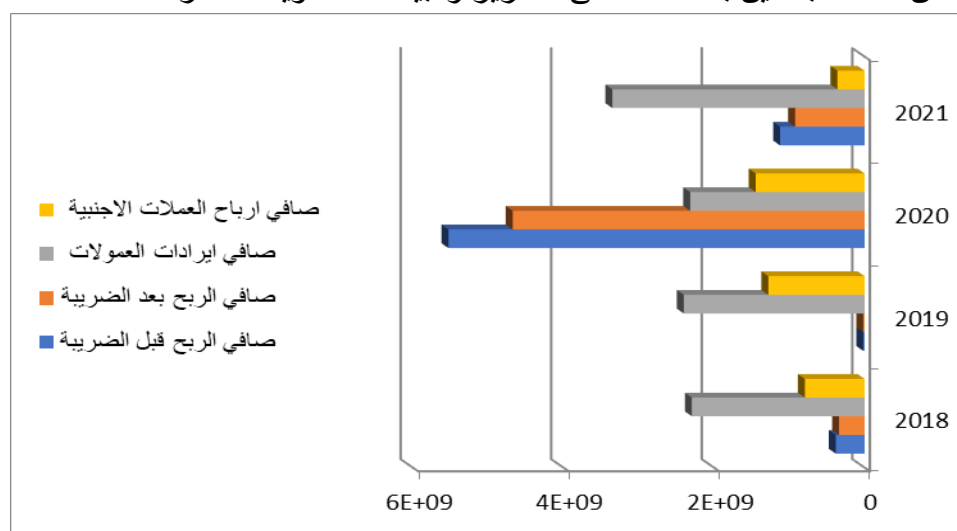
وتأسيساً على ما تقدم وحسب طبيعة مشكلة الدراسة والهدف منها وبغرض اختبار فرضية البحث، فإن مجتمع الدراسة الحالية يمثل المصارف المدرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية والتي بلغت (٤٠) مصرف أهلي ضمن حالة التداول بضمنها (٢١) مصرف أهلي اسلامي وبعد الاطلاع على التقارير السنوية والبيانات الموثقة ضمن النشرات الرسمية لسوق العراق للأوراق المالية ووجد الباحث بأن البيانات المالية والتقارير السنوية المكتملة للمصارف الأهلية العراقية التي تخدم سنوات عينة البحث لعشرة مصارف أهلية من أصل (١٩) مصرف وتم اختيار ٣ مصارف مكتملة بياناتها لدراسة فرضيات البحث والمتمثلة (مصرف بغداد، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الاستثمار)

اولاً. مقارنة بين النتائج المالية لمصرف بغداد في قائمة كشف الدخل للسنوات قيد الدراسة قبل وبعد التغير في سعر الصرف: (المبالغ بالآلاف دينار)

الجدول (١): مقارنة بين النتائج المالية لمصرف بغداد للسنوات قبل وبعد تغير سعر الصرف

السنوات	صافي الربح قبل الضريبة	صافي الربح بعد الضريبة	صافي ايرادات العمولات	صافي ارباح العملات الاجنبية
قبل	٥٤٢٧٨٤٥	٤١٥٢١٠٢	١٦٢١٦٦٢١	٨١٤٨٩٨٤
التغير	١٠٨٣٧١٩٤	٧٢٩٨٦٠٤	١٩٨٦٠٢٢٩	١٠٣١٧٦٦٥
بعد	٢٥٧٧٥١٩٠	٢٠٢٠٠٠٧١	٢٨٩٥٢٦٦٥	٢٠٢٩٠٦١٧
التغير	٣٧١٤٨٥٤٢	٢٩٩٨٠٣٦٢	٤٧٤٥٤٢٨٣	١٨٥٥٧٦٣٢

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير والبيانات السنوية للمصرف.



الشكل (١): مقارنة بين النتائج المالية لمصرف بغداد للسنوات قبل وبعد تغير سعر الصرف المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (١).

من الجدول الرقم (١) يتضح ما يأتي:

١. سجل المصرف لسنة ٢٠١٨ انخفاض في الارباح بنسبة ((٤٣,٣٪)) بمقدار (٤١٥٢١٠٢٠٠٠) دينار وذلك نتيجة تراجع الإيرادات بسبب انخفاض صافي أرباح العملات، وذلك بالرغم من انخفاض مصاريف المصرف في حين حقق المصرف لسنة ٢٠١٩ زيادة في صافي الارباح بنسبة (٧٥,٨٪) نتيجة ارتفاع صافي العمولات وصافي ارباح العملات الأجنبية بمقدار (٤٠٣٨٢٥٨٠٠٠) دينار و(٢١٦٨٦٨١٠٠٠) دينار لكل منهما على التوالي أي ما نسبته (١٩,٦٪) و(٢٦,٦٪).

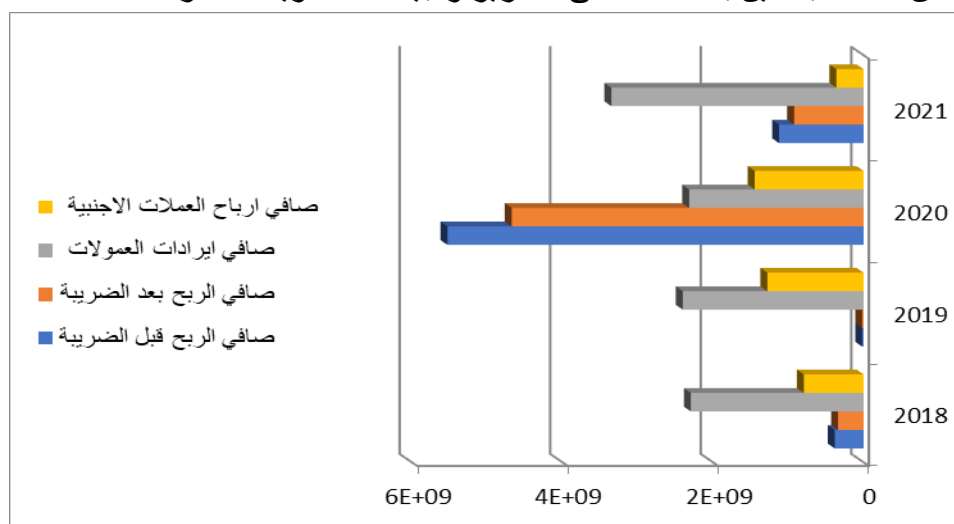
٢. حقق المصرف زيادة في صافي الارباح لسنة ٢٠٢٠ بنسبة (١٧٦,٨٪) وذلك نتيجة إلى نمو اجمالي الإيرادات بنسبة (٥١,٤٪) بسبب ارتفاع صافي العمولات وصافي أرباح العملات الأجنبية بمقدار (٩٠٩٢٤٣٦٠٠٠) و(٩٩٧٢٩٥٢٠٠٠) دينار لكل منهما على التوالي أي ما نسبته (٤٥,٨٪) و(٩٦,٧٪) وحقق المصرف زيادة في صافي الارباح لسنة ٢٠٢١ بنسبة (٤٨٪) وحدثت نتيجة نمو صافي إيرادات العمولات والعائد من الفائدة.

ثانياً. مقارنة بين النتائج المالية لمصرف الأهلي العراقي في قائمة كشف الدخل للسنوات قيد الدراسة قبل وبعد التغير في سعر الصرف: (المبالغ بالآلاف دينار)

الجدول (٢): مقارنة بين النتائج المالية للمصرف الاهلي العراقي للسنوات قبل وبعد تغير سعر الصرف

السنوات	صافي الربح قبل الضريبة	صافي الربح بعد الضريبة	صافي إيرادات العملات	صافي ارباح العملات الأجنبية
قبل ٢٠١٨	٥٦١٦٢٤٣-	٧٩١٢٥٤١-	٦١٠١٦٧٧	١٢٣٦٧٨٤
التغير ٢٠١٩	١١٤٦٧٣٨٤	٩١٦٤٢٠٥	١٨٨٤٥٠٠٠	٢٨٨٧٨٦٠
بعد ٢٠٢٠	٣٠٧٤٨٣٠٥١	١٩٩٠٨٠٠٠	٢٦٢١٠٠٠٠	٧١٣٢٤٢١
التغير ٢٠٢١	٣٢٣٧٠٦١٨	٢٦١٢٢٠٢٥	٣٠٣٠١٠٤٤	٥٤٦٧٤٠٦

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير والبيانات السنوية للمصرف



الشكل (٢): مقارنة بين النتائج المالية للمصرف الأهلي للسنوات قبل وبعد تغير سعر الصرف المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٢)

من الجدول رقم (٢) يتضح الآتي:

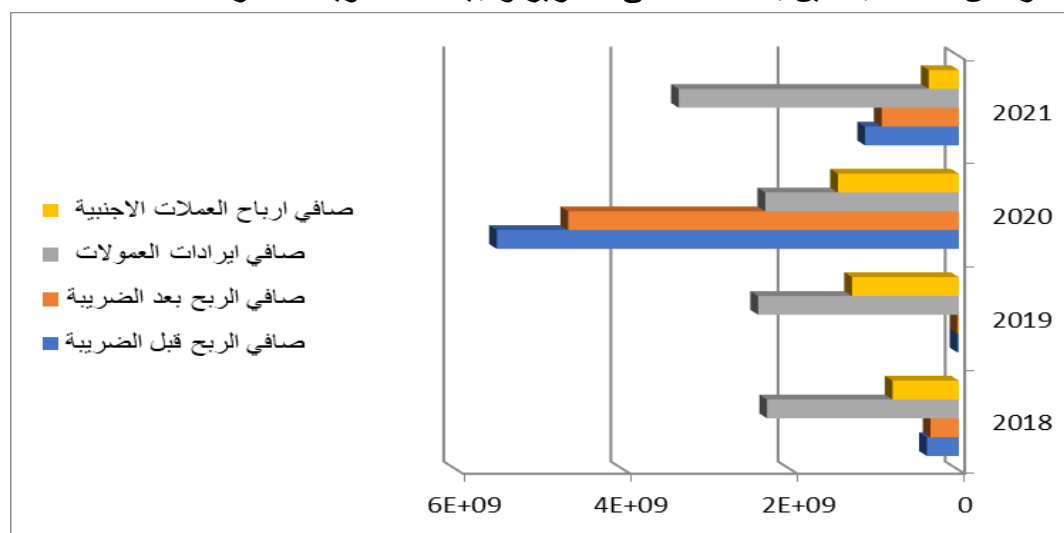
١. عند استعراض وتحليل بند الربحية للسنوات قيد الدراسة سجل المصرف لسنة ٢٠١٨ خسارة بمقدار ((٧٩١٢٥٤١)) بالآلاف دينار بعد الضريبة وذلك نتيجة تراجع الإيرادات بسبب انخفاض صافي أرباح العملات، في حين حقق المصرف لسنة ٢٠١٩ ربح صافي كشف الدخل بمقدار (٩١٦٤٢٠٥) بالآلاف دينار نتيجة ارتفاع صافي العمولات وصافي أرباح العملات الأجنبية بمقدار (١٨٨٤٥٠٠٠) بالآلاف دينار و(٢٨٨٧٨٦٠) بالآلاف دينار لكل منهما على التوالي.
٢. حقق المصرف زيادة كبيرة في صافي الأرباح لسنة ٢٠٢٠ (سنة تغير سعر الصرف) بلغت (١٩٩٠٨٠٠٠) بالآلاف دينار وذلك نتيجة إلى نمو إجمالي الإيرادات وبلغت (٢٦٢١٠٠٠٠) بالآلاف دينار وبسبب ارتفاع صافي العمولات بمقدار (٧١٣٢٤٢١) بالآلاف دينار في حين حقق المصرف صافي ربح لسنة ٢٠٢١ بمقدار (٢٦١٢٢٠٢٥) بالآلاف دينار وارتفاع في صافي إيرادات العمولات بمقدار (٣٠٣٠١٠٤٤) بالآلاف دينار في حين بلغ صافي إيرادات العملات الأجنبية (٥٤٦٧٤٠٦) بالآلاف دينار.

ثالثاً. مقارنة بين النتائج المالية لمصرف الاستثمار في قائمة كشف الدخل للسنوات قيد الدراسة قبل وبعد التغير في سعر الصرف:

الجدول (٣) مقارنة بين النتائج المالية لمصرف الاستثمار العراقي للسنوات قبل وبعد تغير سعر الصرف

السنوات	صافي الربح قبل الضريبة	صافي الربح بعد الضريبة	صافي إيرادات العملات	صافي أرباح العملات الأجنبية
٢٠١٨ قبل التغير	٣٨٢٦٤٦٥٣٣	٣٣٨٩٦٤٥٧٣	٢٢٩٤٠٥٩٦٥٠	٧٩٣٦٥٩٧٥٥
٢٠١٩	١٧٢١٦٢٩٩	١٧٢١٦٢٩٩	٢٤٠٠٤٧٨٧٥٢	١٢٧٨٠٠٠٠٠٠
٢٠٢٠ بعد التغير	٥٥٢٦٤٢٥٨٧٧	٤٦٧٣٥٨٣٧١٨	٢٣١٦٥٨٣٧٢٦	١٤٤٦٣١٢٣٤٢
٢٠٢١	١١٢١٨٤٠٨١٧	٩٢٢٥٩٩١٩٥	٣٣٥٠٥٢٣٢٤٨	٣٦٠٦٣٧٦٢٢

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير والبيانات السنوية للمصرف



الشكل (٣): مقارنة بين النتائج المالية للمصرف الاستثمار للسنوات قبل وبعد تغير سعر الصرف
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير والبيانات في الجدول (٣)

من الجدول رقم (٣) يتضح الآتي:

١. سجل المصرف لسنة ٢٠١٨ انخفاض في الأرباح بنسبة ((٤٦٪)) عن السنة السابقة حيث بلغت (٣٣٨٩٦٤٥٧٣) بالآلاف دينار وحقق المصرف لسنة ٢٠١٩ انخفاض في صافي الأرباح بنسبة ((٩٥,٥٪)) عن السنة السابقة وذلك نتيجة إلى انخفاض العمولات بنسبة (١١,٥٪) حيث بلغت (٥٠٠٦٥٨٣) بالآلاف دينار بينما كانت (٥٦٥٤٣٦٣) بالآلاف دينار في سنة ٢٠١٨ وانخفاض ايراد الاستثمارات بنسبة (٨٢٪) حيث بلغ (٤٥٧٥٦٦) بالآلاف دينار بينما كانت (٢٥٧٠٣٣٥) بالآلاف دينار في سنة ٢٠١٨ بالرغم من انخفاض المصاريف الكلية للمصرف بمقدار (١١,٩٨٠,٠٦٦) بالآلاف دينار أي ما نسبته (١٢,٥٪) بينما كانت (١٣٦٢٣٥٦٧) بالآلاف دينار في ٢٠١٨/١٢/٣١ بالرغم من تحقيقه ارتفاع في صافي ارباح العملات الأجنبية بلغت (١٢٧٨٠٠٠٠٠) دينار بينما كانت تبلغ (٧٩٣٦٥٩٧٥٥) دينار لسنة ٢٠١٨.

٢. حقق المصرف زيادة في صافي الأرباح لسنة ٢٠٢٠ بنسبة كبيرة بلغت (٣٢٠٠٠٪) حيث بلغت (٤٦٧٣٥٨٣٧١٨) بالآلاف دينار بعد الضريبة بينما بلغت (١٧٢١٦٢٩٩) بالآلاف دينار لسنة ٢٠١٩ ومن أهم أسباب هذا الارتفاع زيادة اجمالي إيرادات الأنشطة المصرفية بمبلغ (١٠٥٢٩١٨٤) بالآلاف دينار بنسبة (٣٧١,٦٪) ارتفاع ايراد بيع العملات الأجنبية بمقدار (١٤٤٦٣١٢) بالآلاف دينار أي ما نسبته (١٣٪) وحقق المصرف انخفاض في صافي الأرباح لسنة ٢٠٢١ بنسبة (٧٩,٧٪) عن السنة السابقة حيث بلغت (٩٢٢٥٩٩١٩٥) بالآلاف دينار ومن أهم أسبابه انخفاض ايراد الأنشطة المصرفية بنسبة (٤٦,٤٪) وبلغت (٥٦٤٣٩٧٤) بالآلاف دينار وإيراد بيع وشراء العملات الأجنبية بنسبة (٧٥٪) وبلغت (٣٦٠,٦٣٨) بالآلاف دينار نتيجة تغير سعر صرف الدولار من سعر ١١٩٠ دينار لكل دولار الى ١٤٦٠ دينار لكل دولار حسب كتاب البنك المركزي العراقي المرقم (٢٤٤٠/١/٦) في ٢٠٢٠/١٢/٢٠ حقق المصرف ربح في سنة ٢٠٢٠ من اعادة تقييم العملات الاجنبية بمقدار (١٩٥٨٩٤١٧٠٠٠) دينار.

رابعاً. اختبار فرضية البحث الأولى: التي تنص على (توجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين التغير في سعر صرف العملات الأجنبية ونتيجة النشاط في المصارف المدرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية)

بلغ معامل الارتباط بين التغير في سعر صرف العملات الأجنبية ونتيجة النشاط (٠,٧٧٣) عند مستوى دلالة (٠,٠٠٠) وهي اقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥)، وتشير هذه النتيجة إلى معنوية قيمة الارتباط، إذ جاءت بمستوى قوي، وهذه النتيجة توفر دعماً كافياً لقبول الفرضية والتي مفادها (توجد علاقة ارتباط طردية ذو دلالة معنوية بين التغير في سعر صرف العملات الأجنبية ونتيجة النشاط في المصارف المدرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية).

الجدول (٤) يمثل قيم معامل ارتباط لمتغيري نتيجة النشاط في المصارف العراقية قبل وبعد تغير سعر الصرف

المتغير المعتمد	المتغير المستقل	(R)	Sig	القرار
نتيجة النشاط	التغير في سعر صرف العملات الأجنبية	٠,٧٧٣	٠,٠٠٠	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS V. 25

خامساً. اختبار الفرضية الثانية

اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة التي مفادها (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين التغير في سعر صرف العملات الأجنبية ونتيجة النشاط في المصارف المدرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية)

$$Y = 2.470 + 0.942 (X)$$

يوضح الجدول رقم (٥) ما يأتي:

١. حققت قيمة (F) المحسوبة بين التغير في سعر صرف العملات الأجنبية ونتيجة النشاط ما قيمته (٣٧,٢١١). وهي أكبر من القيمة (F) الجدولية البالغة (٤,٠٩) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وهذه النتيجة توفر دعماً كافياً لقبول الفرضية الرئيسية الثانية والتي مفادها (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين التغير في سعر صرف العملات الأجنبية ونتيجة النشاط في المصارف المدرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية) عند مستوى دلالة (٥٪) أي بدرجة ثقة (٩٥٪).
٢. سجلت قيمة معامل التحديد المصحح (R^2) البالغة (٠,٥٨٢) يتبين بأن التغير في سعر صرف العملات الأجنبية تفسر ما نسبته (٥٨٪) من المتغيرات التي تطرأ على نتيجة النشاط.
٣. حققت قيمة (t) المحسوبة لمعامل الميل الحدي ما قيمته (٦,١٠٠). وهي أكبر من القيمة (t) الجدولية البالغة (١,٦٨٤) عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يشير إلى ثبوت معنوية معامل الميل الحدي لمتغير التغير في سعر صرف العملات الأجنبية.
٤. يتبين من خلال قيمة معامل الميل الحدي (β) البالغ (٠,٩٤٢) بأن زيادة التغير في سعر صرف العملات الأجنبية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة في نتيجة النشاط بنسبة (٩٤٪) وهذا يشير إلى قبول الفرضية

الجدول (٦): تحليل اثر متغير التغير في سعر صرف العملات الأجنبية ونتيجة النشاط

المتغير المستقل	(R)	(R^2)	Adjusted (R^2)	(F)	(t)	Sig	القرار
نتيجة التغير في سعر صرف العملات الأجنبية	٠,٧٧٣	٠,٥٩٨	٠,٥٨٢	٣٧,٢١١	٦,١٠٠	٠,٠٠٠	قبول الفرضية
قيمة (F) الجدولية = ٤,٠٩ /// قيمة (t) الجدولية = ١,٦٨٤ /// حجم العينة = ٤٠							

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS V. 25.

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات**أولاً. الاستنتاجات:**

١. تتمثل أهم المشاكل الناجمة عن المعاملات التي تتم بعملات أجنبية وترجمة القوائم المالية للوحدات الأجنبية وتوحيدها بكيفية تحديد سعر الصرف المناسب لإثبات المعاملات التي تتم بعملات أجنبية في السجلات المحاسبية.
٢. من المعروف بأن الوحدات الاقتصادية التي تمتلك فروعاً أو شركات تابعة أجنبية أو مشاريع مشتركة تقوم بعد ترجمة القوائم المالية لتلك الفروع أو الشركات والمشاريع المشتركة بإعداد قوائم مالية موحدة واستناداً إلى المعايير المحاسبية الخاصة بهذا الغرض إلا أن مجلس المعايير والقواعد

المحاسبية والرقابية في العراق لم يصدر لحد الآن قاعدة محاسبية بشأن إعداد القوائم المالية الموحدة، الأمر الذي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار ما سبق ولا سيما في ظل الظروف البيئية المستجدة وحاجة العراق للنهوض بقطاع الاستثمارات ومنها الاستثمارات الأجنبية.

٣. يمثل سعر صرف العملات الأجنبية المراه التي تعكس مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والاستيرادات، لذلك تعد أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصادات العالم ويتم من خلاله معرفة التكاليف والأسعار الدولية وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها.

ثانياً. التوصيات:

١. ضرورة اهتمام ادارة المصارف العراقية وسوق العراق للأوراق المالية بتأهيل الكوادر العاملة من الناحيتين العلمية والعملية للتحوط من تقلبات اسعار صرف العملات الاجنبية.

٢. العمل على زيادة الثقافة المحاسبية الخاصة بالمعايير الدولية والقواعد المحلية ومواكبة التطورات التي تحدث على هذه المعايير من أجل فهم أكبر للقوائم المالية الصادرة عن مختلف الشركات، والمستثمرين والمستفيدين من القوائم المالية.

٣. ضرورة اجراء البحوث والدراسات المعمقة حول الموضوع وبعينيات أكبر وأشمل وأوسع، والاعتماد على الأساليب الحديثة والدقيقة لتوفير بيانات أكثر دقة للمتغيرات الاقتصادية في العراق لان ذلك سيجعل نتائج الدراسات أكثر دقة ويمكن الاستفادة منها لتحسين الوضع الاقتصادي في العراق.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. شيباني، سليمان، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (١٩٦٣-٢٠٠٦) رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر-الجزائر ٢٠٠٩.

٢. خضر، زاهر عبد الحليم، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني للمدة (١٩٩٤-٢٠١٠)، رسالة ماجستير، جامعة الازهر - غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، ٢٠١٢.

٣. علوان، حسين حسب الله، تحليل وقياس العلاقة بين اسعار النفط واسعار الصرف في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد/كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، ٢٠١٤م.

٤. بوخاري، لحلو موسى، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية قياسية للآثار الاقتصادية، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠١٠.

٥. طارق، شوقي، أثر تغيرات سعر الصرف على القوائم المالية، رسالة ماجستير في تخصص المحاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة /كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠٠٩م.

٦. النعيمي، عدنان تايه، ادارة العملات الاجنبية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٢.

٧. الغالبي، عبد الحسين جليل عبد الحسن، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفا للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١١.

٨. العامري، سعود جابر العامري (المحاسبة الدولية، منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها) جامعة المثني، ٢٠١٠، دار الناهج للنشر والتوزيع/عمان.

٩. أبو نصار وحميدات، محمد، جمعة، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠١٢.
 ١٠. صلاح، حواس، ٢٠٠٨، (التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية)، جزائر.
 ١١. حنان، رضوان حلوة، (مدخل النظرية المحاسبية) دار المستقبل النشر والتوزيع، ٢٠١٣.
 ١٢. عطا، حيدر محمد علي بني عطا (مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة) ٢٠٠٧.
 ١٣. موقع هيئة سوق العراق للأوراق المالية <https://www.isc.gov.iq>
 ١٤. موقع البنك المركزي العراقي <https://www.cbi.iq>
 ١٥. موقع مصرف بغداد <https://www.bankofbaghdad.com.iq>
 ١٦. موقع المصرف الاهلي العراقي <https://www.ibi-bankiraq.com>
 ١٧. موقع مصرف الاستثمار العراقي <https://cbiq.com.iq>
- ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Pareshkumar J, Narendra J, Ashok R, factors affecting currency exchange rate economical formulas and prediction models, International Journal of Application or Innovation in Engineering & Management (IJAIEEM), Volume 3, Issue 3, March 2014.
2. Jančovič, Pavel, what is the equilibrium exchange rate of the Czech koruna, Master Thesis, Charles University Faculty of Social Sciences Institute of Economic Studies, 2017.